((وموقف المدقق الخارجي والمكلفين بالحوكمة اتجاه الاحتيال والحوكمة))

اولاً : مفهوم الاحتيال

يعد الاحتيال مشكلة اقتصادية واجتماعية كبيرة تؤثر تأثيراً سالباً على مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمدققين و الدائنين و والمساهمين ، إذ بين التقرير الصادر من الامم المتحدة وجمعية فاحص الاحتيال المعتمدة في العام 2012 أن خسائر الاحتيال تبلغ نسبة(5%) من الارباح السنوية للمؤسسات النموذجية وبناء على هذه النسبة فان مجموع الخسائر السنوية لعمليات الاحتيال في جميع أنحاء العالم يقدر (350) ترليون دولار امريكي . كما يعني للاحتيال انه خداع متعمد ينوي لتجريد شخص ما جزء من حقوقه وممتلكاته، اما على نطاق رقابة البيانات المالية فضلا عن تضليل متعمد في البيانات المالية. وكمفهوم محاسبي وتدقيقي يعد الاحتيال فعل مقصود من قبل فرد واحد أو أكثر من أفراد الإدارة او اولئك المكلفين بالحوكمة او الموظفين او طرف ثالث ينطوي الى اللجوء الى الخداع للحصول عن منفعة غير عادلة وغير قانونية.

ثانياً: اسباب الاحتيال : توجد عدة اسباب للاحتيال من أبرز هذه الأسباب هي:

أ- ضعف هيكل نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية .

ب- عدم تفعيل للجان التدقيق في الوحدة الاقتصادية او عدم وجودها .

ج- ضعف كفاءة وفاعلية الحوكمة في الوحدة الاقتصادية أو عدم وجودها .

د- محاولة لسد اختلاس أو عجز في النقدية أو الرغبة في اختلاس بعض موجودات الوحدة الاقتصادية أو الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناء على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية لتحقيق مكاسب شخصية.

هـ- وجود ضغوط غير اعتيادية من البيئة الداخلية والخارجية للوحدة الاقتصادية لتحقيق أغراض كثيرة منها حاجة الوحدة إلى تعظيم ارباحها.

و- ميول إدارة الوحدة الاقتصادية نفسها واستعدادها النفسي لارتكاب المخالفات لرغبتها في تخفيض العبء الضريبي الواقع على الوحدة الاقتصادية.

ز- الرغبة بإظهار الشكل الامثل للوحدة الاقتصادية مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.

الرغبة بالحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.

ثالثا : مثلث الاحتيال :

يشمل مثلث الاحتيال ثلاثة جوانب هي الضغوط والدوافع الفرصة التبريرات وسوف نتناولها بشكل مفصل حسب الاتي:

1. الضغوط والدوافع

في معظم الأحيان يواجه العاملون أنواعًا مختلفة من الضغوطات والدوافع سواءً في بيئة عملهم أو في حياتهم الشخصية. وعلى سبيل المثال، تُعد رغبة العاملون الجارفة في الترقية السريع، والرغبة في أن يُنظر إليهم كأشخاص ناجحين، وأن ينالوا تقدير ادارة العهدة ، من المواقف ل التي تجبر الأفراد العاملون على ارتكاب جرائم الاحتيال، وقد يحدث الاحتيال في إطار ما يراه بعضنا الحد الأدنى من الضغط – ألا وهو الرغبة في الحصول على المزيد من الاموال غير مشروعة ؛ ويؤدي ارتكاب الجريمة وعدم اكتشافها إلى زيادة الرغبة في إعادة ارتكاب جرائم الاحتيال الاخرى ، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة السرقات الصغيرة ومن ثم تُمنى الشركة بخسارة مالية، علاوة على ضياع سمعة الشركة في بعض الحالات القصوى .

2. الفرصة

عندما يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيف تكون الفرصة سانحة لارتكاب عملية الاحتيال ويمكن اختراقه من الموظفين والعاملين ، ويكون للإدارة والمكلفين بالحوكمة الدور الرئيسي في الحد من فرص عمليات الاحتيال عبر إنشاء نظام رقابة داخلية كفوء ذو فعالية ، اي كلما كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف زادت عمليات الاحتيال والعكس صحيح إذ توجد علاقة عكسية بين عمليات الاحتيال ونظام الرقابة الداخلية ومن أسباب وجود الفرصة لعمليات الاحتيال هي:

1. سيطرة شخص واحد او مجموعة اشخاص على الادارة مع عدم وجود نظام رقابي بديل وأشراف غير كفوء فعال من قبل أولئك المكلفين بالحوكمة على عملية أعداد التقارير المالية و نظام الرقابة الداخلية.

2. ان الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية غير مستقر ومعقد بسبب التغييرات في الإدارة العليا او اولئك المكلفين بالحوكمة او وجود خطوط ادارية في الوحدة الاقتصادية غير عادية و صعوبة في تحديد الأفراد او المنظمات الذين لديهم حصة مسيطر عليها.

3. عدم وجود متابعة كافية لأنظمة الرقابة الداخلية مع وجود عيوب في نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك انظمة الرقابة الادارية و انظمة الرقابة على التقارير المالية المرحلية وتعيين موظفين غير فاعلين في قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي.

4.عوامل أخرى لها علاقة بتوافر فرصة عمليات الاحتيال ومنها: (عقود غير معلن عنها بين اصحاب الوحدة الاقتصادية والطرف الثالث. عدم تفعيل تقييم صحيح لعمل الموظفين. انعدام نظام المساءلة والعقوبات. ضعف وعدم كفاءة نظام الاتصال والمعلومات داخل الوحدة الاقتصادية. غياب الثقافة والوعي عند الكثير من الافراد العاملين).

3. التبريرات

من التبريرات الاحتيال إذ يشعر العديد من الموظفين انهم مسؤولين عن نمو الوحدة الاقتصادية وإنهم يناط بهم ضمان استمرار الوحدة في أداء انشطتها ، وبعضهم يتوقع الحصول على تقدير مالي مغري غير أنه في الواقع لا يحصل عليه لذا يبحث عن طرق أخرى للحصول على مكافأة مالية ولا يعتقدون عن وعي بأنهم قد تجاوزا المسؤولية القانونية وهذا مجرد مثال بسيط على كيفية تبرير مرتكب جرائم الاحتيال المهني لأفعاله وتجدر الإشارة إلى أن الدافع المنطقي أمر تصعب السيطرة عليه إذ إن لكل شخص اسباب مختلفة تدعوه الى التبرير على نحو معين عند التعامل مع الظروف المحيطة به

رابعاً: مفهوم الحوكمة المؤسسية

يعد موضوع الحوكمة مفهوماً غير معرف بوضوح وإنما هو موضوع أو هدف أو نظام يجب إتباعه لصالح حملة الأسهم و الموظفين و العملاء و المديرين ولسمعة ومنزلة الوحدة الاقتصادية في سوق الاعمال ، او انه فن ممارسة العقلانية والرشادة وزيادة الثقة وتنمية عوامل الأمان وتفعيل توظيف الموارد المالية والبشرية وزيادة وتنمية القيمة المضافة وفي الوقت ذاته تحقيق حكمة ورصانة السلوك والتصرفات الإدارية وحماية المشروعات الاستثمارية من عناصر الفساد الإداري والمالي. كما يعد مفهوم الحوكمة نظام رقابي تتبناه الوحدة الاقتصادية لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات المختلفة المشاركة فيها لوضع القواعد والاجراءات والتعليمات ، المتعلقة بشؤونها لغرض تطوير الأداء المالي والحفاظ على السمعة الاقتصادية لها عند اتخاذ القرارات الخاصة بخدمة أصحاب المصالح والمساهمين والمجتمع بصفة عامة ، وفي مفهوم أخر للحوكمة تعد بأنها مجموعة الاجراءات والقوانين والقرارات والنظم التي تضمن كل من الانضباط والعدالة والشفافية ومن ثم تسعى إلى تحقيق التمايز والجودة في الأداء عبر تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة للجهات كافة من ذوي المصلحة وللمجتمع ككل. (شحاتة السيد شحاتة ، 2006 : 7) ويرى (لطفي) ان مفهوم الحوكمة يعني نظام للإرشاد والتحكم والرقابة على نشاط الوحدة الاقتصادية موضح من ذلك تنظيم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في الوحدة الاقتصادية وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسة في الوحدة وذلك خدمتاً لمصالح المساهمين بشكل خاص وأصحاب العلاقة بشكل عام . اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد اعطت مفهوم للحوكمة الوحدة الاقتصادية بأنها الإجراءات والعمليات التي بمقتضاها تدار وتراقب الوحدة الاقتصادية وتحدد هيكل الوحدة عبر توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الوحدة مثل مجلس الإدارة و أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة ويضع قواعد إجراءات صناعة القرار. وبالتالي تعني الحوكمة بمحاربة الفساد الداخلي وعدم السماح بوجوده في الوحدة الاقتصادية وضمان تحقيق السلامة والصحة والاستقامة ومنع الانحرافات وتقليل الأخطاء والقصور ، أي تبني

المعايير المحاسبية والتدقيقية ذات الجودة العالية وإتباع مبدأ الشفافية في أنجاز المعلومات من خلال تحسين الحوكمة سوف يسهم على النمو الاقتصادي والحد من الفساد المالي والإداري .

خامساً : اهمية الحوكمة المؤسسية

تتبع اهمية الحوكمة المؤسسية من الاتي:

1. مواجهة ومحاربة الفساد الداخلي في الوحدة الاقتصادية وعدم السماح بوجوده او باستمراره بل القضاء علية وعدم السماح بعودته مرة اخرى.
2. نشر وضمان النزاهة والاستقامة للأفراد العاملين كافة في الوحدة الاقتصادية بدءً من مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الى ادنى عامل في الوحدة الاقتصادية .
3. محاربة الانحرافات ومعالجتها وعدم السماح باستمرارها خاصةً تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح.
4. تحقيق الاستفادة القصوى الفعالة من نظام الرقابة الداخلية وخاصةً فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي.
5. تخفيف الأخطاء الى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحماسي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء ومن ثم يجنب الوحدة اعباء وتكاليف حدوث الاخطاء.
6. تحقق أعلى قدر لكفاءة وفاعلية مدققي الحسابات الخارجيين وخاصتناً أنهم على درجة مناسبة من الاستقلال وعدم خضوعها لأي ضغط من جانب مجلس الأدارة او جانب المديرين التنفيذين العاملين فيها.

سادساً : مبادئ الحوكمة المؤسسية

وفي أيار سنة/1999 تم إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة مجالات أساسية لمبادئ الحوكمة ذات المضمون الدولي التي حدثت سنة 2004 و تعد الأساس الذي تستند إليه الدول والوحدات الاقتصادية و يمكن تلخيصها بالاتي :

1.**وجود إطار فعال للحوكمة المؤسسية** : ان وجود إطار عام للحوكمة يحقق الشفافية والإفصاح عن كل البيانات والمعلومات لكافة الأطراف ذات العلاقة مع ضمان الالتزام لكافة القوانين والتعليمات واللوائح مع ضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية والمراقبة بالنزاهة التي تحكمها من أداء مهامها بموضوعية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية وكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب وذلك في ظل وجود مجموعه من القوانين والتشريعات الملزمة لكافة الوحدات الاقتصادية.

2- **حماية حقوق المساهمين** : ينبغي أن يحمي الإطار العام للحوكمة حقوق المساهمين وتتضمن حق نقل ملكية الأسهم ، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، و حق التصويت في الجمعيات العمومية، وحق الحصول على

الكشوفات والقوائم المالية وأي بيانات ومعلومات ذات أهمية في الوقت المناسب ، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنحة الأسهم.

3. **المعاملة المتساوية للمساهمين :**

تشمل قواعد الحوكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين من الجهة ذاتها، بما في ذلك الأجانب والأقلية من المساهمين كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة حصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على الآتي :

أولاً– توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم .

ثانياً– أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم .

ثالثاً– أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم .

رابعاً– أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين ، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت .

خامساً– منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية ويحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين .

سادساً–على أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة

4 – **احترام حقوق أصحاب المصالح المختلفة المرتبطين بأعمال الوحدة الاقتصادية :** يجب أن يعمل إطار الحوكمة على تأكيد الاحترام إلى جانب الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما تقر ذلك القوانين والتعليمات والتشريعات وكذلك يجب أن يتضمن ذلك تشجيع التعاون بين مختلف الفعاليات الاقتصادية وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5 – **الإفصاح الكافي والملائم وشفافية التعامل** : ينبغي أن يشمل إطار الحوكمة تقديم افصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الوحدة وخاصة المتصلة بتأسيسها وبيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة. وفيما يلي نستعرض حدود الإفصاح والشفافية التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :–

أ. ينبغي ان يتضمن الإفصاح ولا يقتصر على المعلومات الآتية :– النتائج المالية ونتائج عمليات الوحدة الاقتصادية .أهداف الوحدة . الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت . سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار والمديرين

الآخرين في الشركة وما إذا كان يتم النظر أليهم باعتبارهم مستقلين .عمليات المتصلة في أطراف من الوحدة أو أقاربهم .عوامل المخاطرة المتوقعة .الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين .هياكل وسياسات الحوكمة وبصفة خاصة ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الوحدة الاقتصادية والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها .

ب- يجب إعداد البيانات و المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي .

جـ- يجب القيام بتدقيق خارجي مستقل بواسطة مدقق مستقل كفوء وذو فاعلية مؤهل حتى يمكنه تقديم تأكيدات موضوعية من جهة خارجية لمجلس الإدارة والمساهمين بان القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي اداء الوحدة بكافة النواحي المادية والهامة .

د- يجب على المدققين الخارجيين ان يكونوا قابلين للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين في ضوء القيام بمهام أعمال التدقيق والتي تقضي واجبا من التدقيق يتمثل في بذل العناية والجهد الكافي ومراعاة الأصول المهنية في عملية التدقيق

هـ- ينبغي في قنوات بث المعلومات ان توفر فرص متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة .

6- **مسؤوليات مجلس الإدارة** : ينبغي أن تعمل الحوكمة على جعل مجلس الإدارة مسؤول ومحاسب أمام الجمعية العمومية وأن تصرفاته وقراراته محل تقييم ومراقبة دائماً من خلال الآتي:

أ- تحديد صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة .

ب- تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة وطريقة اختيارهم.

جـ- تحديد الدور الرقابي والإشرافي لأعضاء مجلس الإدارة على المديرين التنفيذيين بالشركة.

سابعاً : مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحتيال :

ان المسؤولية الرئيسة لكشف الاحتيال تقع على عاتق اولئك المكلفون بالحوكمة اما مسؤولية المدقق فهي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الاخطاء الجوهرية (معيار التدقيق الدولي ، 240) ولكن على المدقق الخارجي القيام ببعض الامور التي جاءت في تعليمات المعيار الامريكي (99) وهي :

1. فهم عمليات الاحتيال : ينبغي على المدقق الخارجي الحصول على فهم كافي للعملية الموكل بها .

2. مناقشة مخاطر الاحتيال المادية مع اعضاء فريق العمل اثناء وخلال عملية التخطيط ومدى تأثيرها على القوائم المالية.
3. الاستجابة الى المخاطر وتحديدها وتقيمها إذ يستخدموا المدققين الخارجيين المعلومات في تحديد مخاطر الاحتيال ومن ثم تقيمها والاستجابة لها عبر تعديل طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق.
4. جمع المعلومات ينبغي على المدقق وفريق العمل جمع معلومات عن وجود الاحتيال عبر العوامل التي تشير الى وجوده .
5. توجيه الاستفسارات الى لجنة التدقيق والادارة في حالة وجود عمليات احتيال سابقة.
6. تقييم نتائج اختبارات التدقيق ينبغي على المدقق الخارجي تقييم مخاطر الاحتيال بعد الانتهاء من عملية التدقيق وتقيم هل هذه الاخطاء تشير الى احتيال ام لا.
7. التوثيق والابلاغ عن النتائج ينبغي على المدقق الخارجي ان يوثق نتائج عملية التدقيق وان يبلغ الادارة أولئك المكلفون بالحوكمة .
8. التركيز على التكنولوجيا ينبغي على المدقق الخارجي فهم الاخطاء التي تشير الى احتيال عبر التكنولوجيا.

ثامنا: علاقة المكلفين بالحوكمة بمراقب الحسابات ودورهم في كشف الاحتيال : (معيار التدقيق الدولي ، 260) ، (معيار التدقيق الدولي ، 265)

المكلفين بالحوكمة شخص (اشخاص) أو منظمة (منظمات) مثلاً مجلس الامناء والتي يقع على عاتقهم مسؤولية الاشراف على التوجيه الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية يتضمن ذلك الاشراف على عملية اعداد التقارير المالية ، وفي بعض الدول المكلفين بالحوكمة هم موظفي الادارة اي اعضاء السلطة التنفيذية من مجلس الادارة في الوحدة الاقتصادية . ومن ثم توضحية علاقتهم ودورهم في كشف الاحتيال من خلال الاتي :

1. على المكلفين بالحوكمة التواصل مع المدقق الخارجي وترشيح شخص او اشخاص لمواكبة التطورات عملية التدقيق .
2. على المكلفين بالحوكمة الاتفاق مع المدقق الخارجي حول مسؤوليته عن صياغة وابداء راي عن القوائم المالية التي اعدتها الادارة وتحت اشراف المكلفين بالحوكمة .
3. على الرغم من مسؤولية المدقق في تدقيق القوائم المالية الا انها لا تعفى الادارة والمكلفين بالحوكمة من اعداد التقارير المالية وكشف الاخطاء الجوهرية التي تشير الى احتيال.

4. على المكلفين بالحوكمة تلقي وجهات نظر المدقق الخارجي حول الجوانب النوعية المهمة للممارسات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ، متضمنه من ذلك السياسات والتقديرات المحاسبية والافصاح في القوائم المالية .
5. على المكلفين بالحوكمة تخفيف الصعوبات التي تواجه عملية التدقيق من قبل المدقق الخارجي .
6. على المكلفين بالحوكمة تقديم طلب الى المدقق الخارجي يتضمن الاطلاع على الامور المهمة المحل النقاش مع الادار والتي تتعلق بأعداد التقارير المالية.
7. على المكلفين بالحوكمة الحصول على تأكيدات من المدقق الخارجي حول استقلالية اعضاء الفريق .
8. تقويم الاتصالات مع المدقق الخارجي من حيث كفايتها وإذ لم يكن الامر كذلك يجب على المدقق تقويم التأثير الناتج عن تقديره لمخاطر الاخطاء الجوهرية.
9. على المكلفين بالحوكمة الاتصال مع المدقق الخارجي حول توقيتات وطبيعة اجراءات التدقيق ومناقشة قضايا الخطر ومفهوم الاهمية النسبية .
10. على المكلفين بالحوكمة الحصول على تقرير من المدقق الخارجي حول القصور الموجود في الرقابة الداخلية والذي يؤدي الى تحريف جوهري.